

مناخ الاستثمار في الجزائر وأثره على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من إعداد:

مصطفى عباسه

د. لهيبات أحمد

طالب سنة ثانية دكتوراه

أستاذ محاضر (أ)

المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

ملخص

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين الروافد الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام نظرا لإسهامها في تحقيق القيمة المضافة وبالتالي المساهمة في رفع قيمة الناتج الداخلي الخام من جهة، وتقليص مستوى البطالة من جهة ثانية من خلال فتح مناصب عمل جديدة. وعليه تعتبر خصائص المناخ الاستثماري عاملا أساسيا في تحديد قرارات الأفراد الاستثمارية لإنشاء المؤسسات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة. ولتشجيع هذا النوع من المؤسسات تسعى الحكومة الجزائرية جاهدة لتوفير حزمة من الظروف الملائمة لتحسين المناخ الاستثماري لجلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الخواص، وذلك من خلال منح التحفيزات وتقليص القيود قدر الإمكان لتشجيع الاستثمار عموما، وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا.

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على خصائص المناخ الاستثماري في الجزائر وأهميته في توزيع النشاط الإنتاجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي المنتج بما يسمح بإمكانية تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: المناخ الاستثماري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، القرار الاستثماري، القيمة المضافة، الناتج الداخلي الخام، البطالة.

Résumé

L'importance des petites et moyennes entreprises (PME) dans l'avancement du développement économique peut se manifester essentiellement à ses contributions au PIB, et sa promotion d'emplois. En effet, les caractéristiques du climat d'investissement sont considérées comme un facteur clé dans la détermination des décisions des investisseurs individuels d'établir des PME. Pour cette raison le gouvernement algérien a encouragé avec une gamme de conditions afin d'attirer autant d'investisseurs privés que possible sous l'effet d'incitation, et la restriction des contraintes d'investissement en général et de PME en particulier.

L'objectif de cette étude est de mettre en évidence les caractéristiques du climat d'investissement en Algérie, et son importance à la répartition des activités productives des PME entre les différents secteurs économiques, ce qui vient comme un facteur déterminant à la diversification de l'économie algérienne hors secteur des hydrocarbures.

Mots clés: climat d'investissement, petites et moyennes entreprises, développement économique, décision d'investissement, valeur ajoutée, produit intérieur brut, chômage.

مقدمة

عرف الاقتصاد الجزائري تحديات كبيرة منذ الاستقلال، والتي رافقتها جهود بذلتها الحكومة لإنعاش الأداء الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية وإدماج دورها في سياسة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال خطط وبرامج شهدت عددا من التحولات العميقة مست الحياة الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، والتي كان لها دور كبير في تحديد خصائص المؤسسات الاقتصادية وحجمها وكذلك مستوى مساهمتها في مسار التنمية.

يعتبر مناخ الاستثمار أحد أهم الدعائم لقرارات الأفراد بإنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة ضمن ما هو متاح من قوانين مشرعة ومحفزة وظروف اقتصادية مساعدة، وكذلك ضمن ما تواجهه هذه المؤسسات من أمور تحد من توسعها أو تحول دون إنشائها، وهو ما يشمل الجانب القانوني المشرع والإداري المنفذ للقوانين، وكذلك الجانب الاقتصادي الذي يتعلق أساسا بمستوى العائد الذي يعتبر حجر الزاوية فيه، إذ يعطي لكل نشاط استثماري إمكانية البقاء، وهذا ما يعطي توجيهها للنشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودورا متفاوت التأثير في عملية التنمية الاقتصادية ومستوى التشغيل.

من خلال ما يمكن قراءته من تقارير متعلقة بالاستثمار في الجزائر عموما يشير دوما إلى الدور المحتشم لأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، وكذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر، وهذا ما أكدته تقارير مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية التي جندت مؤسسات وهيئات كانت مكلفة بترقية وتطوير الاستثمار وتسهيله.

إن الاعتماد شبه الكلي والمزمن على قطاع المحروقات يثبت قصور دور النشاط الإنتاجي للاقتصاد الجزائري خارج هذا القطاع، والتي تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد وسائل تنويعه، حيث لم تتجاوز قيمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نسبة 8% في أحسن الأحوال رغم تعدد الإصلاحات الموجهة في ترقية هذه المؤسسات، وهذا ما يطرح تساؤلا عن الأثر الملازم لمناخ الاستثمار على خارطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها بين قطاعات النشاط من جهة، وعن مكان الخلل التي أدت إلى محدودية مشاركتها في تحقيق الأهداف التنموية المسطرة من جهة أخرى.

وعليه سيتم التركيز في هذا البحث على دور مناخ الاستثمار في توجيه قرارات الأفراد الاستثمارية في المجالات المختلفة تبعا للخيارات المتاحة، معتمدين بذلك المنهج الوصفي لواقع الاقتصاد الوطني، والمقارن لمختلف قطاعاته، والتي من خلالها يمكن استخلاص الخصائص المميزة لمناخ الاستثمار والمحددة لخارطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن قطاعات النشاط الاقتصادي، والوصول إلى جملة من الاقتراحات في هذا الصدد، كما تقسيم العمل إلى قسمين: مفهوم مناخ الاستثمار وأهميته، ومن ثم تأثير مناخ الاستثمار في الجزائر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- مفهوم مناخ الاستثمار وأهميته

أ- مفهوم مناخ الاستثمار

يعتبر مفهوم مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة والتي تتعلق بجوانب عديدة مؤثرة على قرار الاستثمار، وكذلك التكاليف المترتبة عليه وإمكانية تحقيق العائدات المقبولة، وعليه يمكن إدراج هذه العوامل ضمن مجموعتين: من جهة العوامل المؤثرة على القرار الاقتصادي وكل ما يتعلق بعدم اليقين، ومن جهة أخرى العوامل المؤثرة على التكلفة والعائد.¹

كما يتضمن مناخ الاستثمار الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على فرص نجاح الاستثمار، وهو بذلك المؤثر على قرارات الأفراد باتخاذ القرار الاستثماري تبعا للخيارات المتاحة.²

من جهة أخرى فقد حددت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات ضمن التقرير السنوي الحادي والثلاثين مفهوما لمناخ الاستثمار، والذي يمكن رصده من خلال مؤشر ضمان الاستثمار، والذي بدوره يعتمد على مؤشرين فرعيين يشتملان بيئة الأعمال، وعناصر التكلفة.³

كما صنفت المنظمة الظروف المكونة لمناخ الاستثمار - والتي خصت تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - وفق ثلاثة مجموعات رئيسية، والتي من خلالها يمكن استخلاص العناصر الخاصة بالاستثمار المحلي على نحو مجمل:

- المجموعة الأولى التي تضم كل من: الاستقرار السياسي والاقتصادي، استقرار سعر العملة المحلية، مرونة الإجراءات مع الجهات الرسمية خصوصا المتعلقة بترخيص الاستثمار.

- المجموعة الثانية: الأمور المتعلقة بإمكانية تحقيق عائد للاستثمار، وكذلك عناصر خفض التكلفة كالإعفاء من الضرائب والرسوم، إضافة إلى استقرار القوانين المنظمة للاستثمار.

- المجموعة الثالثة: والتي تشمل كل من: توفر شركاء، إضافة إلى سهولة التنقل وحرية التصدير، هذا إلى جانب توفر الفرص الاستثمارية.⁴

وعليه تلخص العناصر المكونة لمناخ الاستثمار في الظروف الاقتصادية والسياسية للبلد، إضافة إلى مختلف القوانين المحفزة للمستثمرين المقبلين على إنشاء مؤسساتهم الخاصة، ضمن البدائل المتاحة وبين مختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق أكبر عائد ممكن ومستوى أدنى للمخاطرة، وهو الأمر الذي يعطي لهذه المؤسسات وزنا متفاوت الأهمية في مسار التنمية ضمن هذه القطاعات المختلفة.

ب- أهمية مناخ الاستثمار

يحتل مناخ الاستثمار أهمية كبيرة في تحديد ربحية الاستثمار ضمن قطاعات النشاط الاقتصادي، وهو ما يعطي للمستثمرين إمكانيات متفاوتة للظهور والاستمرار بأحجام متفاوتة لها، تبعا لسياسة الاستثمار المتخذة من طرف الحكومات والمكونة لمناخها الاستثماري.

يعمل المناخ الملائم للاستثمار على خفض تكاليف الاستغلال وذلك من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية والتنظيمية والقانونية، وكذلك من خلال استقرار السياسة الاقتصادية المتبعة،⁵ الأمر الذي يتحدد من خلاله العائدات المنتظرة للاستثمار، والمتفاوتة أهمية من بلد إلى آخر وكذلك من قطاع إلى آخر.

إن تحليل ظروف الاستثمار وحوافزه من قطاع إلى آخر، يمكننا من تتبع نتائج هذا التباين في إحداث توسع منطقي للاستثمار في قطاع أكثر من غيره، وهو ما يترتب عنه توزيعا محتملا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين قطاعات النشاط الاقتصادي، وكذلك توزيعا لمستوى إسهامها في النمو الاقتصادي ومستوى تشغيلها للموارد.

ج- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد تعددت المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق معايير تختلف من بلد إلى آخر، والتي تشمل كل من رأس المال، حجم العمالة والمستوى التكنولوجي، وعليه نجد من يعرفها على أنها المؤسسات ذات التمويل الذاتي بكل من رأس المال وعدد عمال محدودين، حيث رأس المال يتراوح بين 5 الاف و65 ألف دولار وعدد العمال أقل من 10 عمال، إلى جانب بساطة التكنولوجيا المستخدمة فيها وكذلك تنظيمها الإداري.

كما يعرفها البنك الدولي على أنها المنشآت الصغيرة والمتوسطة من حيث عدد العمال، وعليه يصنف المنشآت بمستوى عمالة أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، أما إن كانت تشغل ما بين 5 و10 عمال تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50 - 100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة.⁶

2- مناخ الاستثمار في الجزائر ونتائجه على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ- مناخ الاستثمار قبل سنة 1989

لقد انتهجت الجزائر سياسة اقتصادية اشتراكية مست جل النشاط الاقتصادي، حيث ركزت الدولة جهودها على ترقية النشاط الفلاحي عن طريق مزارع كبرى مؤتممة مع دعمها بقاعدة صناعية تلبى حاجياتها من العتاد الوسائل اللازمة، مستخدمة في هذا الاستثمار الكبير مصادر مالية ناجمة عن عائدات صادراتها من المحروقات كمصدر أساسي، والتي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين عرفت تصحيحين هيكلين خلال الفترتين 1967-1979 و1980-1987.

إن أهم ما ميز هذه المرحلة الأولى (1967-1979) هو هيمنة المؤسسات الوطنية على جل النشاط الإنتاجي المكون للاقتصاد الجزائري، فضلا عن تولى الحكومة تخطيطا مركزيا موجهها للاستثمار ساهم في عرقلة نمو المؤسسات الاقتصادية العمومية ومحدودية نشاطها الإنتاجي فضلا عن تفشي البيروقراطية،⁷ وكل هذا كان تحت إشراف شبه احتكاري للدولة، إذ لم تترك من مجال للقطاع الخاص إلا بعض الأنشطة الحرفية أو الصناعية المحلية الصغيرة، والتي كانت خاضعة للتوجيه والرقابة الحكومية.⁸

وبصفة عامة فقد أفرز النظام المتبع آنذاك نشاطا مقيدا للقطاع الخاص، ولم تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مناخا استثماريا ملائما يسمح لها بالتوسع في نشاطها، ولم تحقق إلا نموا طفيفا على هامش المخططات الوطنية.⁹

أما المرحلة الثانية الممتدة من 1980-1987 فقد تميزت بجملة من الإصلاحات ذات طابع هيكلي لمؤسساتها من أجل تحسين وتفعيل تسييرها، وهو ما نتج عنه تقسيم 50 شركة وطنية إلى 300 مؤسسة اقتصادية عمومية ذات حجم أقل، وذلك وفق مرسوم 80-242 الصادر في 04-10-1980، والذي جرى تطبيقه في بداية سنة 1981، وكذلك إعطاء القطاع الخاص أهمية أكبر مما كان عليه سابقا، وذلك مع ضبط نشاطه وفق قوانين (11-82) حيث صرح لـ 1000 مستثمرة بمزاولة نشاطها سنة 1984.¹⁰

لقد أعطت التعديلات المتخذة خلال الفترة المذكورة مجالا أوسع لمشاركة للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وهو الأمر الذي كان بمثابة اعتراف بدوره التنموي إلى جانب القطاع العام، وهو ما كشف قصورا في السياسات المتبعة في الفترة السابقة، وذلك بتهميش دور القطاع الخاص الذي أسهم في وقت قصير في 32% من الناتج الداخلي الخام، إذ ارتكز نشاطه على القطاع الفلاحي بنسبة 82%، ثم البناء بنسبة 28%، التجارة بنسبة 63.8%، النقل بنسبة 22.8%، الصناعة المصنعة بنسبة 23.3% وأخيرا الخدمات الإنتاجية بنسبة 78.3%، وذلك من إجمالي كل نشاط على حدة.¹¹

لقد جاءت التسهيلات الممنوحة في حق الاستثمار الخاص وفق قانون 1982/08/21، والتي شملت إمكانية التحويلات الضرورية لتحصيل التجهيزات والمواد الأولية، وكذلك الترخيص المحدد للاستيراد مع توجيه للاستثمار لمناطق تلي احتياجات التنمية، مع تنسيق نشاطه إلى جانب القطاع العمومي بما يضمن خدمة مخطط التنمية المسطر من طرف الدولة، وهي الشراكة التي لم تجد واقعا ملموسا في مجالات المناولة.¹²

لا يمكن الحديث عن بيئة الاستثمار في جانبها القانوني في هذه المرحلة دون التطرق إلى الوضع السياسي والاجتماعي الذي عاشته الجزائر آنذاك، فقد عرفت من جهة تراجعاً في عائدات صادراتها من المحروقات وما نجم عنها من مشاكل مست استقرارها الاجتماعي والسياسي على حد سواء خصوصاً سنة 1986، وهي ظروف أثرت بعمق في النشاط الاقتصادي بكل مكوناته وقطاعاته، فمن جهة أدت إلى أحداث الشعب التي عبرت عن رفض المواطنين لإجراءات التقشف المتخذة وعن واقعه السياسي، كل ذلك أفرز تغييرات عميقة في الحياة السياسية والاقتصادية على حد سواء، فمن جهة فتح المجال لحرية الرأي والتعبير وتشكيل الأحزاب السياسية¹³

أما من الجانب الاقتصادي فقد تم إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي الذي كان برنامج التصحيح الهيكلي من تبعاته، وهذا ما أعطى للقطاع الخاص بعداً جديداً ضمن وسط مرتقب كانت قواعد اقتصاد السوق أحد أبرز مكوناته.¹⁴

ب- مناخ الاستثمار بعد سنة 1989

لقد جاء التصحيح الهيكلي بعد سنة 1989 ليحدث تغييرات جوهرية عميقة مست كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجزائر، والتي عرفت ظروفًا صعبة نتيجة لانخفاض عائدات المحروقات وفرضت ضرورة التعديل الهيكلي من جهة، وضرورة مراعاة الجانب الاجتماعي للسكان من جهة أخرى، وهي تغييرات مرت بمرحلتين.

المرحلة الأولى: التعديل الهيكلي للاقتصاد الوطني 1989-1998

شهدت الفترة الأولى إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي رافقتها تصحيحات هيكلية كانت قواعد اقتصاد السوق مرجعا لها، والتي شملت تراجعاً تدريجياً لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتحرير كل من التجارة الداخلية والخارجية والأسعار. بما يخدم تنويع الصادرات، تخفيض العملة، رفع معدل الفائدة والتوسع في منح القروض، وتحديث النظام البنكي إلى غير ذلك.¹⁵

لقد نتج عن قرار انتهاج قواعد اقتصاد السوق عددا من التدابير كالحد من احتكار الدولة للتجارة الخارجية وفق القانون 29/88 بتاريخ 19/07/1989، وكذلك القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 والمتعلق بالنقد والقرض، وأيضاً حرية للاستثمار وفق قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 05/10/1993، مع إنشاء وزارة وصية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المرسوم التنفيذي 94/211 المؤرخ في 18/07/1994.¹⁶

كل ذلك فضلا عن قانوني الخصوصية والشراكة الذي أعطى للقطاع الخاص دورا كبيرا، وكذلك الإصلاحات التي مست النظام المصرفي، وذلك بتحرير عمل البنوك واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسهيل استثمار القطاع الخاص وتقليص تكاليفه كتخفيض سعر الفائدة، إلى جانب الإعفاءات الضريبية الكلية أو الجزئية وتخفيض الرسوم الجمركية، وأيضاً فتح السوق الجزائرية على الخارج، وإنشاء بورصة لتبادل الأوراق المالية.¹⁷

كما عرفت تلك الفترة أيضاً إنشاء هيئات داعمة لنشاط المؤسسات الاقتصادية، ومن ضمنها وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات وفق المرسوم التشريعي 12-93 بتاريخ 08/10/1993 من أجل دراسة المشاريع وإعطائها رخص مزاولة النشاط، كما كان للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وفق المرسوم التنفيذي 96-296 بتاريخ 08/09/1996، أثر فعال في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال منح القروض المصغرة، مع متابعة وإرشاد أصحاب المشاريع الممولة.¹⁸

المرحلة الثانية: فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي 1999

إن التطرق إلى الفترة المذكورة يشير إلى مرحلة برنامج الإنعاش الاقتصادي المسطر من طرف الحكومة، وهو برنامج ذو أبعاد أمنية، اقتصادية، اجتماعية واقتصادية، حيث كان يهدف في مجمله إلى تحسين الوضع المعيشي والأمني للسكان، ومن جهة أخرى كان يهدف إلى مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية وهي خطوة تهدف إلى دعم التحول الهيكلي للنشاط الاقتصادي للجزائر.

لقد استدعى هذا البرنامج دعماً إضافياً للنشاط الاستثماري، وذلك من خلال هيئات سهرت على تمويل ومساعدة وتوجيه الاستثمارات بما يدعم روح المبادرة والإبداع لدى الشباب، ومثال ذلك: مشتلة المؤسسات، مركز تسهيل المؤسسات، مركز ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الشباك الموحد لدراسة ومنح ترخيص الاستثمارات، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وكالة التنمية الاجتماعية، المجلس الوطني للاستثمار وأيضاً الوكالة العقارية.¹⁹

رغم الجهود المبذولة فإن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يعرف تحسنا مقبولا، إذ أن إشكالية هذا القطاع رسمت جانبا من جوانب إشكالية التنمية بكل جوانبها، الأمر الذي يعكس بشكل أساسي إشكالية الدول المعتمدة على تصدير المواد الأولية كمصدر أساسي للدخل.

وعليه فقد افرز الوسط الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارطة خاصة ضمن النشاط الاقتصادي، يمكن تلخيص أهم ملاحظها فيما يلي:²⁰

- لقد مثلت الأشغال الحرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90 % من إجمالي النشاط الصناعي للاقتصاد الوطني، ونحو 50 % من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.

- تميزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوزيع متفاوت من حيث الحجم، فقد تجاوزت المؤسسات المتناهية في الصغر نسبة 90 %، المؤسسات الصغيرة 5 % أما المتوسطة فلم تتعد نسبة 1 %.

- لقد تميزت بتوزيع متفاوت من حيث الطبيعة القانونية، وذلك بنسبة 3 % للشركات المحدودة، 53 % للشركات ذات المسؤولية المحدودة أما البقية فمزيج بين مؤسسات في إطار الشراكة أو أملاك فردية.

- كما تميزت بتفاوت في التوزيع حسب قطاع النشاط، فنجد نسبة 68 % تمارس نشاطها ضمن القطاعات الأساسية التالية: البناء والأشغال العمومية بنسبة 28 %، التجارة والتوزيع بنسبة 16 %، النقل والمواصلات 8.9 %، خدمات العائلات 8.1 % وأخيرا الزراعة الغذائية بنسبة 6.8 %.

- لقد تميزت أيضا في توزيعها الجغرافي لنجدها تتجاوز 50 % في الولايات الشمالية خصوصا الكبرى منها.

رغم المساهمة المعتبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، والتي فاقت 50 % سنة 2016 إلا أن نشاطها لا يزال غير مقبول نظرا للجهود المبذولة تجاه حتمية تنويع الاقتصاد وفك ارتباطه بقطاع المحروقات، وعليه يمكن تلخيص أهم العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي:²¹

- غياب اليد العاملة المؤهلة الضرورية لترقية نشاط المؤسسات ضمن وسط تنافسي، مما أفرز تدنيا لفرص نجاحها سوى في حدود استغلالها للفرص المتاحة، أو لنفوذ أفرادها أكثر من اعتمادها على جودة ونوعية نشاطها الاقتصادي.

- إشكالية الحصول على العقار اللازم لمزاولة نشاطها، مما أفرز استحالة تحصيل القروض اللازمة.

- العقبات الإدارية وبطء إجراءاتها، خصوصا الجمركية منها، وكذلك صعوبة الحصول على ترخيص الاستغلال.

- صعوبة الحصول على المعلومات التي من شأنها تسهيل اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب.

- الضغوطات الضريبية إلى جانب الافتقار إلى البنية التحتية الكافية والمسهلة لنشاطها.

- جهاز قضائي لا يتجاوب مع التحديات والمتطلبات التي يملها اقتصاد السوق.

- التنامي المستمر للقطاع الموازي الذي يفرض مستوى منافسة تهدد القطاع الرسمي، إلى جانب الفساد الإداري المهدد للاقتصاد برمته.

إن الإشارة إلى العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعد إلا حصرا للنتائج المتراكمة للضعف الهيكلي المزمع الذي ميز الاقتصاد الوطني بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، وهي أزمات مست العديد من الدول المعتمدة على المواد الأولية كمصدر رئيسي في للدخل، الأمر الذي خلف هذه التشوهات الهيكلية الحائلة دون تنويع الاقتصاد واعتماد المؤسسات كأحد الأدوات الاقتصادية في هذا الصدد وعليه يمكن تمييز بعض المظاهر التي خلفها منطق الربح على نشاط المؤسسات الصغيرة:²²

- في البداية كان بعدم الاعتراف بالقطاع الخاص كطرف مساهم في التنمية في الفترة الاشتراكية وقبل إصلاحات الثمانينات، وإعطائه مساحة مهمة ضمن النشاطات البسيطة للسكان، وتحت رقابة الأجهزة الإدارية.

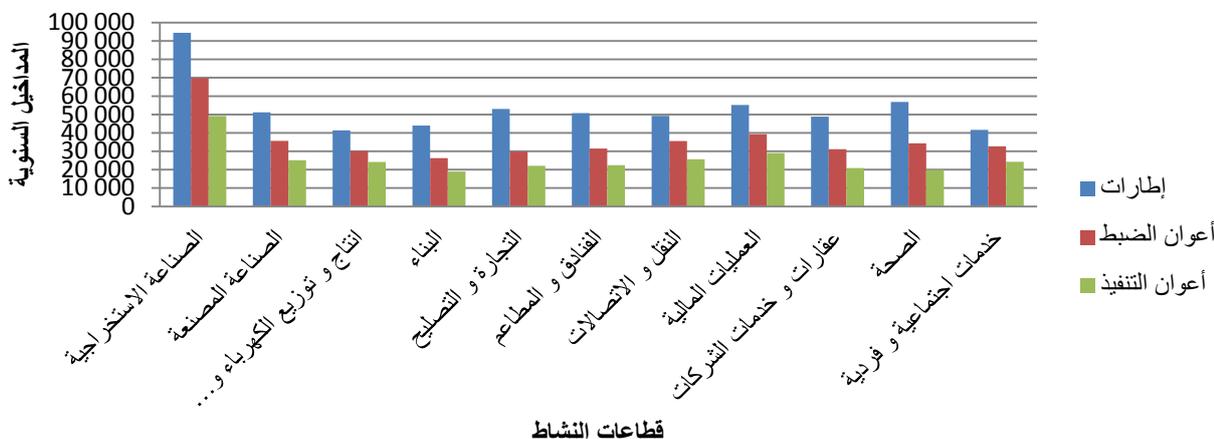
- ثم في فترة الثمانينات أين تم الاعتراف به على حذر كطرف مساهم في النشاط الاقتصادي، غير أنه عرف محدودية في نشاطه وتقييدا لحرية، إلى جانب عدم إمكانية إحداث تكامل بينه وبين القطاع العام.

- أما في فترة الإصلاح الاقتصادي وانتهاج اقتصاد السوق كبديل اقتصادي، تم الاعتراف بالقطاع الخاص كطرف أساسي لا غنى عنه في سياسة التنمية، غير أن السياسة المنتهجة من طرف الحكومة بقيت تفرز دوما أسباب تفهقر دوره التنموي، وهو ما تؤكد الدراسات المتعلقة بالآزمات التي يولدها منطق الربح كأحد أوجه سوء تسيير عائلته.

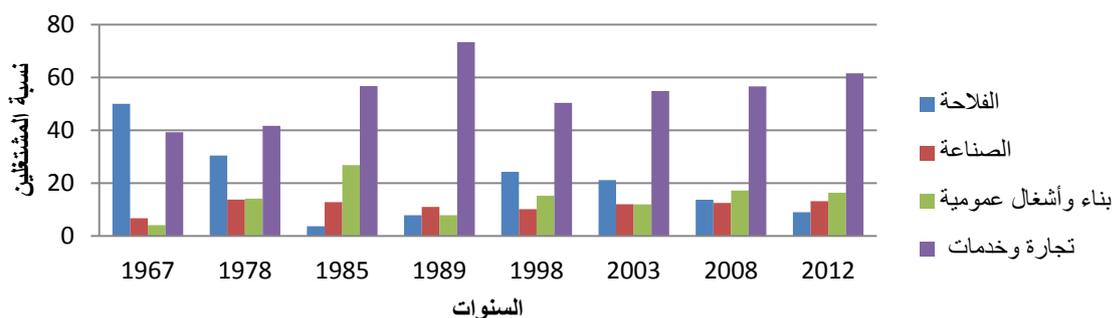
ج- توزيع عائدات الاستثمار بين قطاعات النشاط

يظهر التمثيل البياني الممثل لمتوسط المداخل الفردية السنوية لكل قطاع التفوق الكبير لمداخل عمال الصناعة الاستخراجية بكل مستويات العمل من إطارات وأعوان الضبط والتنفيذ على باقي القطاعات، والتي تسجل تقاربا في مداخل الخدمات ذات الطابع التجاري كالنقل، وخدمة الفنادق والعمليات التجارية والعمليات المالية والصحة، أما قطاع الصناعة وقطاع إنتاج وتوزيع الكهرباء والماء فيسجل كل منهما انخفاضاً نسبياً لمداخل عمالها، الأمر الذي يعد مؤشراً لربحية قطاع دون آخر، في إشارة إلى هيمنة كل من قطاع الصناعة الاستخراجية وقطاع الخدمات على قطاع الصناعة المصنعة الذي يرجح منه ليكون الفضاء الأوسع والأكثر ربحية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولعمالها.

توزيع المداخل السنوية حسب المنصب وحسب قطاع النشاط سنة 2011



توزيع المشتغلين حسب قطاعات النشاط



المصدر: من إعداد الطالب من خلال جدول معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ضمن الحوصلة الإحصائية للأجور 1962-

2011 وباستخدام برنامج Excel 2007

يشير التطور الكمي لعدد المشتغلين خلال الفترة 1967-2012 إلى تفهقه التدريجي بقطاع الزراعة من بداية 1967 إذ كان يستحوذ على أكبر عدد للمشتغلين، وهو ما يعكس الفشل المتنامي للتسيير المركزي الذي أعطى لمستخدمي وحدات الإنتاج الاشتراكية صفة الأجراء، الأمر الذي أضعف من فعالية نشاطهم الإنتاجي والمساهمة في عجز الموازنة العمومية للدولة خصوصا في سنوات الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 رغم إعادة الهيكلة المتخذة سنة 1981، والتي أعطت استقلالية للوحدات الإنتاجية الزراعية العمومية في تسييرها، حيث ظهرت بشكل المزارع الزراعية الاشتراكية،²³ مما دفع الحكومة لإجراء جديد يهدف إلى حوصلة الإنتاج دون التنازل على الأرض بموجب قانون 87-19

المؤرخ في 08 نوفمبر 1987 لأجل تخفيف حدة عجز الموازنة العمومية تجاه هذا القطاع، بإنشاء مستثمرات فردية وجماعية من خلال المزارع الاشتراكية المتواحدة، وهذا أحد مشاهد التحول التدريجي للنشاط الاقتصادي نحو اقتصاد السوق.

وعليه فإنه خلال الفترة 1989-2003 عرف تحسنا طفيفا على إثر انطلاق برامج الدعم الفلاحي، في مشهد يظهر استقطاب عددا معتبرا من الفئة النشطة إليه، وهو ما تجسده الخوصصة عن طريق الاستصلاح وفقا للمرسوم التنفيذي 92-289 المؤرخ في 06/07/1992، الذي شمل مناطق الجنوب على نحو خاص، وأيضا الخوصصة عن طريق الامتياز وفق القانون 83-18 بتاريخ 23/01/1998، والذي يختلف عن سابقه بكون الشراكة تتم بين الدولة كطرف ممول للنفقات الكبرى للمشروع، كتأمين مصادر الري والطاقة الكهربائية وشق الطرق للمساحات المستصلحة، والسكان المحليين كمساهمين بمواردهم الخاصة كطرف آخر.

لقد نجم كل هذا عن استصلاح 600000 هكتار وتوفير 500000 منصب عمل، فضلا عن تأسيس مؤسسات عمومية مكلفة بتسيير هذا البرنامج، وفق اتفاقية مع وزارة الفلاحة والصيد البحري كصندوق استصلاح الأراضي، ومؤسسة GCA (العامة للامتيازات الفلاحية).

ثم ما لبث أن بدأ بالتراجع انطلاقا من عام 2008 الأمر الذي قد يعكس العزوف التدريجي للفئة المشتغلة عن برامج الدعم الفلاحي، وهو مؤشر عن تناقص عائدها وتزايد مخاطر الاستثمار في هذا القطاع، خصوصا بعد تنامي المشاكل المرتبطة ببرامج الدعم الفلاحي، والتي يأتي في مقدمتها مشكل التمويل، إذ أن المشروع الاستثماري يتطلب عددا من سنوات التمويل، والتي تجبر الفلاحين للجوء إلى البنوك التجارية للاقتراض، وهو ما يتطلب ضمانات مادية تشمل عنصر الأرض التي لا يملك المقترض منها إلا حق الاستغلال لا غير، كما أن لطبيعة القوانين المدرجة الأثر الكبير في نشوب النزاعات القانونية وفقدان الحقوق والثقة لدى المستفيدين، فضلا عن المشاكل المتعلقة بالميراث من تسوية وضعية الوارثين أو تورثهم حق الامتياز.²⁴

كما يؤخذ على برامج الدعم الفلاحي ضعف فعالية التمويل مقارنة بدول أخرى أكثر تقدما، الأمر الذي يعكس ضعف قدرة الانجاز لدى المؤسسات الوطنية، وتعذر تمكين القطاع بالوسائل المادية في حين تتزايد الموارد المالية الموجهة إليه، فضلا عن الفساد الإداري الذي يتجلى بأبرز مظاهره في صرف المال العام على فلاحين مزيفين خلال فترة معتبرة، وتعرضهم لمساومات من طرف أعوان الصناديق المكلفون بصرف أموال الدعم في مشهد يبرز احتكارا وتعسفا لاستغلال السلطة وغيابا للهيئات الرقابية.²⁵

في حين عرف كل من قطاع التجارة والخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية اتجاها معاكسا لاتجاه تطور الفلاحة، ففي وقت عرف القطاع الفلاحي وزنا معتبرا كان القطاعان يمثلان النسبة الأقل، ولما عرف قطاع الفلاحة تراجعاً قابله توسع ملحوظ فيهما كمؤشر إلى حركة للموارد، في مشهد يظهر تراجعا محتملا لعائدات قطاع الفلاحة بالنسبة للقطاعين الآخرين.

أما عدد المشتغلين بقطاع الصناعة فهو يشهد الآخر تذبذبا بين ارتفاع خلال السبعينات، أين عرفت الصناعة انتعاشا معتبرا ثم بدأ بالتراجع خلال السنوات الموالية، ولم يعرف إلا ارتفاعا طفيفا خلال السنوات 2003-2014، في إشارة محتملة عن ظهور صناعة لا تستقطب عددا كبيرا من الفئة المشتغلة كأن تكون صناعة كثيفة رأس المال.

إن تراكم العوامل سالفة الذكر يلخص صورة لمشاكل مركبة حالت دون توسع القطاعات المنتجة وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها، مما يستدعي تصحيحات هيكلية من شأنها تهئية المناخ الاستثماري وخلق وسط تنافسي لها، الأمر الذي يقتضي تعزيزها

ليكانيزمات السوق وعلى وجه الخصوص الحد من الأثر السلبي لمداخيل النفط على نشاط الاقتصاد الوطني، كما يستدعي الأمر تفعيل دور الموارد البشرية كأحد الأطراف الفاعلة في هذا الصدد من أجل خلق بدائل مستدامة عن المحروقات.

خاتمة

من خلال تطرقنا لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في خلق القيمة المضافة وتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، لاحظنا أن الاعتراف الرسمي بدور القطاع الخاص في عملية التنمية وخلق الثروة كان محتشما وتم بصفة تدريجية أين عرف أوجه خلال فترة الإنعاش الاقتصادي، والتي تم فيه توجيه قدر معتبر من الاهتمام في صورة اعتمادات مالية وقوانين مسهلة للقطاع الخاص بصفة عامة وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

غير أن النتائج المحققة لم ترسم الصورة المقبولة تجاه ما تم اعتماده من إمكانيات، خصوصا على بلد استحوذ على عدد كبير من المزايا ما يؤهله لتحقيق التميز في الأداء الاقتصادي، وهو ما يكشف الستار عن اختلالات هيكلية مهدت لواقع مختلف لهذه المؤسسات، فمن جهة لا تشغل حيزا كبيرا في الناتج الداخلي الخام، ومن جهة أخرى تلجأ معظم المؤسسات إلى أنشطة خدمتية أو تجارية، وهي إشارة إلى قصور دورها في الفلاحة كأحد دعائم التنمية والأمن الغذائي.

إن هذا الوضع يفرض دون شك ضرورة لمراجعة السياسات الاقتصادية بما يدعم تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات، الأمر الذي يقتضي تعزيز الميكانيزمات السوق باعتبارها أحد أهم دعائم نشاط المؤسسات الاقتصادية المنتجة للثروة، بالإضافة إلى وضع حد لكل أشكال الفساد المثبطة للتنمية.

الهوامش

¹ Ben Bouzian Mohamed, Laboratoire de recherche management des entreprises et de capitale sociale- université de Abou-bekrbekaid-Tlemcen- les cahier de MECAS-N°7 décembre 2011. pp 247.

² بيري نورة، زرقين عبود- الاستثمار الأجنبي في الجزائر، تونس والمغرب: محددات وآثار--دراسة مقارنة باستخدام النماذج الآتية -مجلة العلوم الإنسانية العدد الأول جوان 2014 ص 108.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار-التقرير السنوي الواحد والثلاثين بعنوان: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016. ص 6.

⁴ ناجي حسين- دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر - مجلة الاقتصاد والمجتمع - مارس 2006 ص 2.

⁵Ewe-Ghee Lim - Determinants of, and the relation between, foreign direct investment and growth: A Summary of the Recent Literature-IMF Working paper-November 2001-pp 13.

⁶ آيت عيسى عيسى- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: آفاق وقيود-مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس - جامعة تيارت- ص 273.

⁷كربالي بغداد - نظرة عامة التحولات الاقتصادية في الجزائر - مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة- جانفي 2005 - العدد الثامن.

⁸Rachid BOUDJEMA- Économie de développement de L'Algérie 1962-2010-Volume 1 , p 68.

⁹عبد اللاوي مفيد - جميلة الجوزي - ناجية صالحى - الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر-ضمن الملتقى الوطني: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي: 05 و06 ماي 2013 - جامعة الوادي- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ص2.

¹⁰كربالي بغداد - نظرة عامة التحولات الاقتصادية في الجزائر - مجلة العلوم الإنسانية - مرجع سابق

¹¹Rachid BOUDJEMA- Économie de développement de L'Algérie 1962-2010-Volume 1, op.cit. . p 150-151.

¹²عبد اللاوي مفيد - جميلة الجوزي - ناجية صالحى - الملتقى الوطني: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - مرجع سابق ص3.

¹³Rachid BOUDJEMA- Économie de développement de L'Algérie 1962-2010-Volume 1, op.cit. . p 161.

¹⁴Rachid BOUDJEMA- Économie de développement de L'Algérie 1962-2010-Volume 2 ,op.cit. . p 99.

¹⁵Rachid BOUDJEMA- Économie de développement de L'Algérie 1962-2010-Volume 2. p 94-95.

¹⁶عبد اللاوي مفيد - جميلة الجوزي - ناجية صالحى - الملتقى الوطني: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - مرجع سابق ص 3.

¹⁷يوسف حميدي- مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة - أطروحة دكتوراه" فرع تحليل اقتصادي"- جامعة الجزائر- 2008/2007 ص 87.

¹⁸عبد اللاوي مفيد - جميلة الجوزي - ناجية صالحى - الملتقى الوطني: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - مرجع سابق ص 4.

¹⁹Rachid BOUDJEMA- Économie de développement de L'Algérie 1962-2010-Volume 2.op.cit. p .155

²⁰Rachid BOUDJEMA- Économie de développement de L'Algérie 1962-2010-Volume 3. p71.

²¹Rachid BOUDJEMA- Économie de développement de L'Algérie 1962-2010-Volume 3. p .74

²²Rachid BOUDJEMA- Économie de développement de L'Algérie 1962-2010-Volume 3. p 167

²³زهير عماري-تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009 - أطروحة دكتوراه 2014/2013 - جامعة بسكرة- ص 70.

²⁴محمد رجراج- السياسات الاقتصادية وحثمية الأداءالمميز فيالقطاعالفلاحي-المؤتمر العلميدوليحولالأداءالمتميز للمنظماتوالحكومات-جامعة ورقلة- قسم الحقوق والعلوم الاقتصادية 08-09مارس 2005 ص 218- 221.

²⁵رابح زبيري- حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية-مجلة العلوم الإنسانية-جامعة محمد خيضر-بسكرة- 2004ص10.